

Distr.: General  
17 May 2012  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون  
البند ١١٨ من جدول الأعمال  
استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

## استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: أنشطة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية

تقرير الأمين العام

إضافة

تتضمن هذه الإضافة معلومات مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية إسهما منها  
في تقرير الأمين العام عن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.



الرجاء إعادة استعمال الورق

230512 220512 12-34431 (A)



## المرفق: مدخلات من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات المعنية بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

### ألف - الدول الأعضاء

#### الولايات المتحدة الأمريكية

١ - كانت الولايات المتحدة وما زالت مؤيدا قويا لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وهي ملتزمة بتنفيذ ودعم جهود الدول والمنظمات المتعددة الأطراف المعنية الأخرى الرامية إلى تنفيذ كل ركيزة من ركائزها الأربع.

٢ - وعلى الصعيد الوطني، أضفت استراتيجية الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب لعام ٢٠١١ الطابع الرسمي على النهج الذي تتبعته وتكيفه الولايات المتحدة منذ سنتين ونصف مضت، وهو نهج يتسق مع النهج الواسع النطاق الوارد في استراتيجية الأمم المتحدة. وليست استراتيجية الولايات المتحدة لعام ٢٠١١ سوى جزء من استراتيجيتها الأكبر المسماة استراتيجية الولايات المتحدة للأمن القومي التي صدرت في ربيع عام ٢٠١٠، والتي تسلم بأن النظر إلى السياسات الخارجية والأمنية من منظور مكافحة الإرهاب لوحده يؤدي إلى نتائج عكسية. وعليه فإن سياسات الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب جزء حيوي من مصالح الأمن القومي الأعم وهي ترمي إلى تعزيز تلك المصالح. وتسلم استراتيجية الولايات المتحدة بأن جهود مكافحة الإرهاب تستفيد من الجهود الأعم في مجال السياسات الخارجية، وتعتمد عليها أحيانا، سواء في تشجيع تسوية المنازعات والتظلمات السياسية بالطرق السلمية، أو في النمو الاقتصادي، أو التنمية، أو الحوكمة الرشيدة، أو حقوق الإنسان وسيادة القانون.

٣ - وفي إطار الاستراتيجية الجديدة، تواصل الولايات المتحدة اعتماد نهج "إشراك الحكومة برمتها" لمواجهة التحديات التي يفرضها الإرهاب والتطرف العنيف ولتعزيز الأدوات التي يمكنها، حسب الظروف، أن تكون مناسبة لمعالجتها، سواء كانت أدوات دبلوماسية أو متعلقة بإنفاذ القانون أو إنمائية أو استخباراتية أو عسكرية. ومع ذلك، بدل اتباع نهج واحد يناسب الجميع، يسلم نهج الولايات المتحدة بأن اختلاف التهديدات في مختلف الأماكن يستلزم أدوات مختلفة.

٤ - وتبرز استراتيجية الولايات المتحدة أيضا ضرورة مواجهة إيديولوجية العنف التي يتبعها تنظيم القاعدة والصدى الذي تحدثه، وذلك بتحديد ومعالجة الظروف والعوامل

المحلية الخاصة التي يستغلها هذا التنظيم كدوافع للتجنيد وبث التطرف والتعبئة لارتكاب أعمال العنف.

٥ - وتسلم الاستراتيجية بأن الولايات المتحدة وشركاءها أحرزوا تقدماً كبيراً في مجال مكافحة التكتيكية للإرهاب خلال العقد الماضي بإلقاء القبض على فرادى الإرهابيين، وتفكيك الخلايا، وإحباط المؤامرات. غير أنه على المستوى الاستراتيجي، تسلم استراتيجية الولايات المتحدة بأنه يجب على المجتمع العالمي تحسين أدائه في الحد من دوافع التطرف العنيف والخفض بصورة واضحة من فعالية الدعاية الإرهابية، مما يؤدي إلى انخفاض عدد المستقطبين.

٦ - وتركز جهود الولايات المتحدة في مجال مكافحة التطرف العنيف على ثلاثة محاور رئيسية وهي: نزع الشرعية عن الخطاب الإرهابي من أجل خفض جاذبيته؛ وتطوير بدائل إيجابية للشباب المعرضين لخطر التطرف للتقليل من الأثر الحفّاز الناجم عن التظلمات والتطلعات غير المتحققة؛ وبناء قدرات الشركاء على القيام بهذه الأنشطة.

٧ - وتبرز استراتيجية الولايات المتحدة جهودنا في مجال دعم المجتمعات المحلية داخل الولايات المتحدة وهي تعمل على اكتساب مزيد من المرونة ووضع استراتيجيات لمواجهة التهديدات الناجمة عن مساعي التطرف التي تسترشد بتنظيم القاعدة. وتؤكد الاستراتيجية مجدداً التزام الولايات المتحدة بالتقيد بالقيم الأساسية ومساندتها، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتسلم بأن جهود مكافحة الإرهاب يمكنها تحقيق أكبر نجاح عندما تضع احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في صدارتها وفي صلبها.

٨ - وتسترشد استراتيجية الولايات المتحدة بضرورة توسيع وتعميق الشراكات مع المؤسسات والبلدان في كل أنحاء العالم، حيث إن الولايات المتحدة تسلم بأنه لا يمكن لأية أمة بمفردها أن تقضي على تنظيم القاعدة والمنتسبين إليه وأتباعه. ويجب بالأحرى أن ننضم إلى الشركاء والحلفاء الرئيسيين لتتقاسم أعباء الأمن المشترك. وهكذا تولي الاستراتيجية أهمية خاصة لبناء القدرات المؤسسية وغيرها من القدرات في الدول الضعيفة والهشة لكي لا تستخدم كأرضية خصبة للإرهاب والاستقطاب وعدم الاستقرار، ولكي تتمكن الحكومات من توفير الأمن والتعليم وفرص العمل لمواطنيها.

٩ - وتشدد الاستراتيجية على ضرورة تعزيز الشراكات القائمة وإقامة شراكات جديدة مع الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وكما بينت الأحداث خلال السنة الماضية في أجزاء مختلفة من العالم، تزداد أهمية هذه الشراكات بشكل أكبر بتزايد انتشار التهديدات.

١٠ - وعلى مدى العقد الماضي، أُحرز تقدم هام في تطوير وتعزيز الهياكل الدولية للتصدي للإرهاب في القرن الواحد والعشرين. ويشمل ذلك إنشاء عدة هيئات لمكافحة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وتسلم استراتيجيات الولايات المتحدة لعام ٢٠١١ بالمنافع المتعددة المتأتبة من العمل داخل هذه الهيئات وهي: تعبئة خبراتها ومواردها، وتعميق مشاركة شركائنا، وتعزيز شرعية جهودنا.

١١ - وتمشيا مع هذه الاستراتيجية، تزايد دعمنا لسياسات وبرامج مختلف الجهات الفاعلة في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة خلال السنتين الماضيتين، وما زالت المشاركة المتواصلة والاستراتيجية في الأمم المتحدة بشأن مسائل مكافحة الإرهاب إحدى أولويات الولايات المتحدة. وتساند الولايات المتحدة بقوة أيضا تعيين منسق لشؤون مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة ستكون لديه القدرة على تعزيز المشاركة الاستراتيجية للأمم المتحدة بخصوص مسائل مكافحة الإرهاب.

١٢ - ومنذ أحدث استعراض أجرته الجمعية العامة لاستراتيجية الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، تتعاون الولايات المتحدة مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الثلاث المعنية التابعة لمجلس الأمن وهي: لجنة مكافحة الإرهاب؛ واللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات؛ واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

### لجنة مكافحة الإرهاب

١٣ - قامت الولايات المتحدة بدور رائد في صياغة ودعم قرار مجلس الأمن ١٩٦٣ (٢٠١٠)، الذي مدد ولاية المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لثلاث سنوات، ووسع نطاقها بأن أولى مزيدا من الأهمية للمنع وحقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٠، قامت المديرية التنفيذية بعدة زيارات إلى بلدان في القرن الإفريقي والساحل وجنوب آسيا وأوروبا لتقييم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ودعمت الولايات المتحدة المديرية التنفيذية بالاشتراك في تمويل حلقة عمل في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ والمشاركة فيها، وجمعت حلقة العمل كبار المدعين العامين من كافة أرجاء العالم من ذوي الخبرة في التعامل مع القضايا البارزة المتعلقة بالإرهاب. كما شاركت الولايات المتحدة في حلقة عمل إقليمية حول التنسيق الوطني والتعاون الإقليمي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في سرايفو، وفي حلقة عمل عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في طشقند حول منع الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف. ومولت الولايات المتحدة أيضا حلقة عمل دون إقليمية لشرق

أفريقيا نُظمت في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر لبناء القدرة على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، الذي يدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير الملائمة لحظر ومنع التحريض على ارتكاب أعمال الإرهاب.

#### لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

١٤ - استمرت الولايات المتحدة في حث المجتمع الدولي على التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، واستضافت زيارة محلية ناجحة قامت بها اللجنة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وهذه الزيارة، وهي أول زيارة قطرية شاملة قامت بها اللجنة، قدمت لمحة عما تقوم به الولايات المتحدة لتنفيذ القرار على صعيد طائفة من الوكالات، وأبرزت نهج "إشراك الحكومة برمتها" المعتمد في تنفيذ القرار. وتبرعت الولايات المتحدة أيضاً بمبلغ ٣ ملايين دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لأنشطة نزع السلاح على الصعيدين العالمي والإقليمي بغية دعم تنفيذ هذا القرار.

#### فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب

١٥ - واصلت الولايات المتحدة تمويل سلسلة من حلقات العمل الهادفة إلى إذكاء الوعي بالاستراتيجية في أهم المناطق، بما في ذلك ورشات العمل الإقليمية التي نُظمت في بالي في إندونيسيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وفي ويندهوك في آذار/مارس ٢٠١١، وفي أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١١. وشاركت الولايات المتحدة أيضاً في سلسلة من حلقات العمل على مستوى الخبراء نظمتها فرقة العمل ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لآسيا الوسطى، وذلك للتأكيد مجدداً على التزامها القوي بدعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى، وهو ما أفضى إلى اعتماد خطة عمل مشتركة.

#### معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة

١٦ - في حزيران/يونيه ٢٠١٠، رحبت فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بافتتاح المركز المعني بسياسات مكافحة إغراء الإرهاب التابع لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، الذي يقوم بتحليل مختلف السياسات العامة والبرامج المتعلقة بكشف السبل المؤدية إلى الإرهاب ومنعها، وجهود التدخل المبكر ضد تجنيد الإرهابيين ومبادرات إعادة التأهيل. وبدعم من الولايات المتحدة، يجمع المعهد الممارسين الوطنيين من البلدان الرئيسية لتبادل الخبرات وتحديد أفضل الممارسات في مجال إعادة تأهيل الإرهابيين. وفي أيار/مايو ٢٠١١، اشترك المعهد مع المركز الدولي لمكافحة الإرهاب في

لاهاي في إطلاق مبادرة لفك الارتباط وإعادة التأهيل في السجون. وترمي هذه المبادرة، التي ترعاها الولايات المتحدة جزئياً، إلى إتاحة محفل يمكن صناع السياسات والممارسين والخبراء من مقارنة التجارب وأفضل الممارسات في هذا المجال البالغ الأهمية.

### فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

١٧ - واصل فرع منع الإرهاب وبرنامجي العالمي لمكافحة غسل الأموال تقديم المساعدة للبلدان في الجوانب القانونية لمكافحة الإرهاب والجوانب ذات الصلة. وفي عام ٢٠١٠، قدمت الولايات المتحدة الدعم إلى الفرع من خلال التبرع له بمبلغ ١,٢٥ مليون دولار، يشمل تمويل تدريب المدعين العامين والقضاة الوطنيين في اليمن على أفضل الممارسات في مكافحة الإرهاب. وفي عام ٢٠١١، قدمت الولايات المتحدة الدعم إلى الفرع بتمويل برامج لتوفير التدريب على مكافحة الإرهاب للمدعين العامين والقضاة الوطنيين في مناطق مختلفة.

### الوكالة الدولية للطاقة الذرية

١٨ - واصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنفيذ خطتها للأمن النووي (٢٠١٠-٢٠١٣) من أجل التصدي للتهديدات الإرهابية التي تشمل مواد نووية ومواد مشعة أخرى. وتشارك الولايات المتحدة بنشاط في جهود الوكالة الرامية إلى تعزيز أمن المواد النووية والمشعة والمرافق المرتبطة بها المعرضة للخطر، والحد من مخاطر احتمال استخدام الإرهابيين لهذه المواد.